القضية الفلسطينية في المداولات الانجلو ــ أميركية:

انطلاقاً من الحقائق آنفة الذكر، اتخذت العلاقات البريطانية ــ الاميركية، وضعاً جديداً في مطلع الاربعينات، اتسم بالصراع والتنسيق في آن معاً. وكان من البديهي أن تتضارب مصالحهما، في عدة جوانب، فيحاول كل منهما الحصول على ما يستطيع من المكاسب على حساب الطرف الآخر. غير انهما تلتقيان بالمحصلة أمام أي خطر يتهدد المعسكر الامبريالي ككل. وفي هذا الاتجاه كان، العداء للسوفيات، والوقوف في وجه أي احتمال لاتساع نفوذهم في الشرق الأوسط[٥] يجمع بريطانيا مع الولايات المتحدة الأميركية. في ضوء هذه الحقيقة، يمكن تفسير التوجه البريطاني ــ الأميركي، نحو تشكيل لجنة مشتركة، من اثني عشر عضواً، مناصفة بين الدولتين، على أنه محاولة منهما لتسوية صراعهما على منطقة الشرق الأوسط[٦] وقد تم تشكيل اللجنة المذكورة بعد قيام بيفن، وزير الخارجية البريطاني آنذاك، بتلاوة بيان أمام ممثلي بريطانيا في الشرق الادنى، أشرك فيه الولايات المتحدة في مسؤولية قضية فلسطين[٧] بدعوتها إلى تاليف هذه اللجنة المشتركة.

اللجنة الأنغلو ــ أميركية:

من الممكن القول أن لعبة «شد الحبل» في الصراع السياسي الدولي، كانت صبغة المداولات البريطانية الاميركية بشأن فلسطين في العام ١٩٤٦. وقد اتضح ذلك بشكل جلي عندما قدمت اللجنة الأنغلو ــ اميركية توصياتها بشأن المسألة الفلسطينية لكل من الرئيس الأميركي هاري ترومان، والحكومة البريطانية، في الثاني والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٤٦. وقد جاءت التوصيات العشر للجنة المذكورة بمجملها في مصلحة المطامع الصهيونية؛ إذ طالبت احداها بمنح تصاريح هجرة لمئة ألف يهودي أوروبي إلى فلسطين. وكان هذا مطلب الرئيس الأميركي حتى قبل تأسيس اللجنة المشتركة. وطالبت توصية أخرى برفع الخطر عن بيع الأراضي الفلسطينية لليهود. في حين طالبت ثالثة بالابقاء على الانتداب البريطاني في فلسطين، ريثما يتم الاتفاق على وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة[٨].

أدى نشر توصيات اللجنة إلى حالة من السخط في عموم المنطقة العربية على الخليفة بريطانيا. وفي فلسطين ذاتها، سادت حالة «هياج شعبي عارم» كما وصفها الشقيري، في كتابه «أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية»[٩]، توجت باضراب عام في مطلع أيار (مايو) من العام ١٩٤٦. وكان التذمر الحاصل ازاء توصيات اللجنة نذير أحداث قد تتفاقم في مابعد. وقد أثار ذلك تخوف الحكومة البريطانية التي كان منتدوبوها في الشرق الأوسط قد حذروها من أن تطبيق توصيات اللجنة هو تحد صارخ لمشاعر العرب، سوف يؤدي بالحتم إلى إراقة الدماء في المنطقة[١٠].

ومن منطلق الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة العربية لجأت الحكومة البريطانية، في مراسلاتها مع الادارة الأميركية (الرسائل المتبادلة بين الرئيس الأمركي: ترومان، ورئيس الوزراء البريطاني: آتلي)، إلى التاني والمماطلة في إعطاء رأي حاسم بشأن التنفيذ الفوري للتوصيات[١١]. وقد تسلحت بريطانيا في موقفها هذا بنصائح مستشاريها في الشرق الأوسط، خاصة بعد أن تناهت إليها معلومات تفيد بأن هيئة